

بناء الدولة بين يدي فوكوياما:

"ملخص موجز لمقدمة الكتاب والفصل الرابع"

يعتبر الأكاديمي الأميركي ذو الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما ضمن رواد الجدل والجرأة في المجتمع الأكاديمي المعاصر، لا سيما وأنه أثار جدلاً واسعاً بعد إطلاقه صيحة "نهاية التاريخ" في مقال شهير له عام بمجلة ذا انترسبت، واستحال كتاباً فيما بعد، تنبأ من خلاله بأن النظام الليبرالي هو آخر مراحل التاريخ، متأثراً في حينها بلحظة سقوط حداد برلين وبداية نهاية الاتحاد السوفييتي.

وكعادة فوكوياما فإنه من خلال كتابه "بناء الدولة" يقدم أفكار تحمل قدراً لا بأس به من الجرأة، لأن الكتاب يدفع باتجاه مزيد من استعادة دور الدولة ومؤسساتها، والأمر يبدو غريباً وجريئاً في الوقت نفسه لسببين؛ أولهما أن فوكوياما بدا هنا يناقض أفكاره في كتابه نهاية التاريخ، وثانيهما أن مثل هذه الأفكار لا تتسق بصورة أو بأخرى مع الاتجاه العولمي الذي يؤكد على منح مؤسسات دولية حق صناعة سياسات عالمية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن "سياسياً"، والبنك وصندوق النقد الدوليين "اقتصادياً"، على حساب حق السيادة للدول، وذلك لتحقيق غايات النظام الدولي الليبرالي في توسع حركة رأس المال وشيوع منطق اقتصاد السوق الحر.

العراق وأفغانستان.. درسان مؤلمان ومغايران:

يقدم الكاتب العراق وأفغانستان كنموذجين حاولت الولايات المتحدة والغرب فيهما بناء الدولة بصيغتين مختلفتين، فقد اختلف التصور الأمريكي لتدبير مسألة الدولة في البلدين، وتباينت كذلك جدية حلفاء واشنطن وتوزيع الأدوار فيما بينهم، من حيث المشاركة والقدرات المالية.

ففي أفغانستان كان السلوك الأمريكي غير طموح بشكل كبير، إذا أرادت الولايات المتحدة فوكوياما الحفاظ على الحد الأدنى من الدولة ومنع تحويل أفغانستان إلى أرض خصبة "للإرهاب"، وارتبط حماس واشنطن لتولي زمام بناء النظام السياسي في كابول بأحداث 11 سبتمبر، وتوجه البيت الأبيض حينها نحو تغيير وجه الشرق الأوسط، وكان توزيع الأدوار -بحسب الكاتب- واضحاً وموزعاً بدقة بين أمريكا وحلفائها "حلف الناتو"، بالتوازي مع تنسيق وشرعنة للعملية الانتقالية أممياً، وشراكة محلية مع فاعلين أفغان

في الداخل، واكتفت خلاله القوات الأمريكية بأدوار محدودة ونوعية.

في المقابل، كان العراق نموذجا مغايرا، تولّت خلاله أمريكا وبريطانيا المسؤولية المباشرة لتغيير الإدارة السياسية في بغداد، دون شراكة محلية واضحة في بادئ الأمر، ووعدت بتحويله إلى "واحة ديموقراطية"، مستخدمة كثيرا من مواردها لخدمة تلك الأهداف.

خلاصة المقدمة، يضع فوكوياما الفوارق بين تجربتي أفغانستان والعراق على أساس نمط السلطة المحلية، وطبيعة العلاقة بين واشنطن والحلفاء، بالإضافة إلى القدرات المادية والمنح الدولية، ويكشف إشكالية تقديم مقاربة العملية الانتخابية والمؤسسية، على حساب مفاهيم السيادة.

عالم أقوى ودولة أضعف:

يبحث فوكوياما في الفصل الأخير إشكالية تقلص سيادة الدول في السياق المعاصر، في مقابل توسع الأفق العولمي لأسباب متعلقة بنمو الاقتصاد العالمي، وصعود الثورة التقنية والمعلوماتية وحركة رأس المال، ما دفع نحو رؤية تركز على ترسيم الدولة داخل في النظام الدولي.

ويحاجج فوكوياما بعدم الحاجة للقوة العسكرية وحدها للحفاظ على مبدأ السيادة، مشيرا إلى ضرورة التدبير المؤسسي، كضرورة ملحة لتجنب عالم تتصادم فيه القوى، ولكنه يعود إلى مقاربته التقليدية في ضرورة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.